النموذج الياباني وأزمته الأقتصادية

أ.م. د. عبد اللطيف شهاب زكري*

المستخلص

يُعَدّ النموذجان الإقتصاديان الياباني والألماني من بين النماذج المتميزة التي حُظيت بإهتمام الإقتصاديين والسياسيين ، وعلى الرغم من إنَّ هذين البلدين يختلفان عن بَعضهما البعض في جوانب عديدة، إلا إنهما تجمعهما بعض الخصائص المشتركة.

في هذهِ الدراسة نحاول أنّ نستكشف إمكانية تطبيق الجوانب الإيجابية للنموذج الإقتصادي الياباني على الإقتصاد العراقي،لِذا جاءت هذهِ الدراسة معتمدة على ثلاثة مباحث . تناول المبحث الأول عوامل النجاح في اليابان ، فيما خصص المبحث الثاني لدراسة هيكل الأقتصاد الياباني ، أما المبحث الأخير فإنّه يستعرض أزمة الأقتصاد الياباني، وقد ختمت الدراسة بمجموعة من الإستنتاجات.

The Japanese Model and it is Economic crisis

Abstract

The successful Economic Models of Japan and Germany are classified among the best ones from the point of view of Economists and politicians-Though the two countries differ from many aspects, they have some common features. In this study we try to explore the possibility of applying the positive aspects of Japanese Experiment on Iraqi Economy. The study falls into three sections. The first one deals with the factors of success in Japan. While the second devoted to study the structure of Japanese Economy and third section displays the crisis of Japanese Economy.

المقدمة:

يشهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن اطراداً اقتصادياً ، شكلت الثورة العلمية والتكنولوجية مرتكزاً اساسياً لانطلاقتهِ ، أنعكس على رقي وأزدهار الشعوب ، كان أحد أسبابه نمو التجارة الخارجية التي لها علاقة قوية ومتينة بالنمو الاقتصادي . ذلك التطور الذي أرست بعض ملامحه ودعمته دول الذروة (الولايات المتحدة الامريكية – الأتحاد السوفيتي – فرنسا – بريطانيا) من خلال مؤتمر جنيف الذي أنعقد بعد عشر سنوات من إنتهاء الحرب العالمية الثانية وذلك في عام ١٩٥٥ ، والذي رفعت فيه الدول المجتمعة شعار (دعونا نتنافس سلميا ، ونزيل التوتر بيننا) ودعمت فيه ملامح العالم الجديد المبني على المحاور ، والمنقسم على معسكرين شرقي إشتراكي وغربي رأسمالي ، تداخلت فيه مصالح دول ، وتقاطعت من خلاله أهداف دول اخرى ، نمت فيه وأزدهرت بلدان وتأخرت وتخلفت بلدان اخرى ، بحسب توجهاتها السياسية والاقتصادية .

وقد أعتاد الباحثون والقائمون على السياسة والاقتصاد ، عندما يتحدثون عن التجارب الاقتصادية العالمية الناجحة ، أنّ يتحدثوا عن أنموذجين الياباني والألماني ، وعلى الرغم من انَّ

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والإقتصاد

هذين البلدين يختلفان في الكثير من الملامح وخصوصاً من حيث الأمكانات والموارد ، ولكن توجد فيهما الكثير من أوجه التشابه ، فالأثنان خرجا من الحرب العالمية الثانية شبه مدمرين ومن جميع النواحي ، وخسرا الحرب تجاه الحلفاء ، وفرضت عليهم إتفاقيات للسلام ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلما البلدين تلقيا مساعدات من أمريكا لأعادة بناء أقتصاديهما المدمرين ، وأستطاعا أنّ يعيدا البناء في مدة قصيرة نسبياً ، فالبلدان ينفضا غبار الحرب عنهما ، لتصبح ألمانيا البلد الأكثر تطوراً في أوروبا ، مثلما اليابان الأكثر تقدماً في آسيا.

هدف البحث

في هذه الدراسة سوف نبحث تجربة اليابان الاقتصادية في كل ماتحويه من أوجه التطور وأسبابه ، على رغم من ماقيل عن هذه التجربة ، فأننا نجد أنَّ هناك اخفاقات في بعض جوانبها . كما هناك مآخذ عليها ، وانّ لم يتطرق الكثير اليها ، كأن لم تكن واضحة للعيان نسبياً ، مثلما هو الحال في الكثير من بلدان المعمورة ، على الرغم من هذهِ المآخذ لايمكن ان نغفل كون التجربة اليابانية الاقتصادية تستحق الدراسة والوقوف عليها للأستفادة من الجوانب الأيجابية الكثيرة التي يمكن تطبيقها في العراق ، الذي تعرض الى دمار شامل في جميع جوانب الحياة ومنها بُناه الاقتصادية جراء الحروب التي خاضها ويخوضها حتى الآن وعلى جميع الأصعدة ، ذلك البلد الذي دافع أهلهُ بكل بساطة وكفاءة عبر تاريخهِ ، وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن من تفادي واقع التفوق التكنولوجي الذي جعل من كل بطولاتهِ وتفاني شعبهِ تضحيات معروفة الأثر أمام التفوق الأمريكي ، البلد نفسه الذي فرض على اليابان والمانيا إتفاقية سلام ما زالت آثارها قائمة فيهما حتى الآن، وبخاصة في الجوانب العسكرية لم يستطيع هذان البلدان التخلص منهما ، وعلى الرغم من مرور سنوات عديدة على توقيعها .

على أنَّ هذا سوف يتم تناوله من خلال المباحث الآتية :-

المبحث الأول :- عناصر نجاح اليابان .

المبحث الثاني :- هيكل الاقتصاد الياباني .

المبحث الثالث :- أزمة الاقتصاد الياباني .

الأستنتاجات .

فرضية البحث :

هناك أزمة في الأنموذج الأقتصادي الياباني ، انعكس على أدائها العام في العقدين الاخيرين.

المبحث الأول

عناصر نجاح اليابان

الاقتصاد الياباني هو أحد أهم الاقتصاديات العالمية المتشابكة على مستوى القطاعات الاقتصادية الصناعية - الزراعية – المالية – التجارية ، أي انه اقتصاد يحتوي على جميع العناصر الأساسية المميزة لهيكل الاقتصاد المتطور ، ويمكن ملاحظة ذلك في قطا التصنيع مع تطور هائل في المعلومات والبرامج المعلوماتية ، وشبكات الاتصالات والمواصلات الحديثة والواسعة.

كما لديه نظام حسابي متطور وكفوء مع نظام أجور مدروس للعاملين ، بالاضافة الى نظامه الضرائبي الداعم للأقتصاد والذي يشكل أحد المؤسسات المالية المهمة له .

أنموذج الحياة والنظام الاستهلاكي في اليابان هو أقرب الى أنموذج الحياة الغربية ، التي تربطها علاقات اقتصادية وتجارية معها ومع الولايات المتحدة الأمريكية ، البلد الذي قدَم مساعدات اقتصادية لها ، والذي يُعَدّ أهم سوق للصادرات اليابانية، تلك العلاقة التي شكلت حجر الزاوية للعلاقات السياسية الخارجية اليابانية ، على الرغم من أنَّ اليابان لها علاقات تجارية واسعة مع بلدان العالم أجمع.

النظام السياسي في اليابان ديمقراطي مستقر ومتضامن مؤسسيا على الرغم من وجود معارضة ، ويتمّداول السلطة فيه بالأقترا . وفي حالة وقو مشكلة اقتصادية أو سياسية ، تتظافر جميع الجهود السياسية والأكاديمية لمناقشتها من أجل الوصول الى حلول لمعالجتها وبما يتناسب مع حجم ونو المشكلة .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية اليابانية ، فهدفها واضح وهو دعم عملية السلام والأمن والاستقرار والتطور العالمي ، الذي في رأيها ينعكس أو يتوحد مع أمنها وتطورها. والقرار الياباني هو تحمل مسؤولية أكبر على المستوى الأقليمي والعالمي ، بضمنها المشاركة في عمليات الأمم المتحدة من أجل حفظ الأمن والاستقرار العالمي ، تماشياً مع الدستور الياباني الذي يبيح مشاركة الجيش في المهام الخارجية تحت راية الأمم المتحدة ، لملائمة فرص أخرى للتعاون السياسي والاقتصادي بينها وبين المجتمع الدولي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمجموعة الأوربية.

وارتكزت السسياسة الخارجية اليابانية كذلك في تأييد ودعم التطور الاقتصادي العالمي عن طريق التضامن مع المنظمات الدولية مثل منظمة المال والنقد الدولية (OCDE) ، وحقوق الانسان والثقافة والطاقة ومنتدى الوقود الحيوي الذي أنشأ حديثاً في الأمم المتحدة ، ومكافحة الأرهاب وغيرها . بالأضافة الى قيامها بتقديم المساعدات المالية والنقدية للدول النامية وقد نظمت ذلك من خلال برنامج المساعدات لأجل التطور (ODA)، منطلقة في ذلك من كون هذه

المساهمة لها أهمية في ابراز مكانة اليابان دولياً ، تنعكس في النهاية لمصلحة اليابان اقتصادياً.[١]

وعلى مستوى الصناعة ، نلاحظ انَّ أسلوب ادارتها يشكل احد أهم عناصر نجاحها في اليابان ، فهو يعطيها استقراراً بعيد المدى وميزة تنافسية على جميع أقرانها في الدول الصناعية الأخرى ، والتوجه الرئيس لأسلوب الادارة الياباني هو ايجاد جو عمل عائلي داخل المصنع مشابه كثيراً في طبيعته للجو العائلي الذي يعيشه الانسان الياباني في منزله ، فالعمال والادارة وأصحاب الأسهم الشركاء في رأس المال يشعرون ان هدفهم مشترك ، وان مصالحهم تتلاقى وتتآلف مع بعضها ببعض .

ومن بين العناصر التي تجعل الشركات اليابانية أكثر تآلقاً ، هو أنَّ اليابان أكثر الدول مساواة في العالم ، اذ ينتفي فيها الأفراط في الغنى أو التطرف في الفقر ، حيث تشير الاحصائيات الى أنَّ ٩٠% من الشعب الياباني ينتمون للطبقة الوسطى ، وتنعكس هذه الحقيقة في سلم الرواتب والأجور ، حيث لايتعدى راتب الاداري التنفيذي الأول في شركة كبرى سبعة أو ثمانية أضعاف الراتب الأبتدائي لخريج جديد ، في حين أنَّ الفروقات المماثلة في بريطانيا أو أمريكا تتراوح مابين المئة أو الألف ضعف ، إذ انه ليس هناك هوة كبرى تفصل مابين مختلف الأفراد في الشركة الواحدة ، يصبح التواصل فيما بين المراتب المختلفة أكثر سهولة وتفاهم فالكل يشعر بأنه جزء من الكيان نفسهوشريك في نفس المشرو .

كما يلاحظ أنَّ الشركات اليابانية لاتستغني عن العمال في ظروف الكساد ، والمدراء اليابانيون ينظرون الى عمالهم دائماً كبشر لا كسلعة قابلة للصرف، وهم يشعرون أنَّ من مسؤولياتهم حماية هؤلاء وعدم الأستغناء عنهم إلاّ بعد استنفاذ جميع الأمكانات الأخرى ، مما ينتج عن ذلك ان ملايين العمال يقضون عمرهم الأنتاجي بكامله داخل شركة واحدة . ويفضل ترقية موظف من داخل الشركة كلما كان ممكناً على توظيف شخص جديد من خارج الشركة كلما خلا أو توفر منصب ، وبالتالي لايخشى العاملون ظهور شخص جديد وغريب فجأة في منصب أعلى تصدر منه الأوامر لهم . كما ان نظام الترقية من الداخل يعزز الروابط المؤسسية شبه العائلية المهمة في بناء ونجاح العمل الياباني .

ومن العناصر المهمة التي لها انعكاس ايجابي في نجاح الشركات اليابانية نظرة المجتمع الياباني الى المحامين التي تختلف عن نظرة المجتمع الأمريكي الذي يتواجد فيه أكثر من نصف مليون محامي ، في حين أنَّ اليابان التي يبلغ عدد سكانها نصف عدد الولايات المتحدة الأمريكية ، لايوجد فيها سوى حوالي ٤٠ ألف محامياً.[٢]

في أمريكا صناعة المحاماة الأمريكية وصلت الى حالة اندفا وهيجان أهوج غالباً ماتؤدي الى عواقب مؤذية لدنيا الأعمال فالمجتمع المثقل بأرتال المحامين سريعاً مايصبح سريع التخاصم كثير التقاضي، ويهدر الكثير من الجهد والوقت والموارد في مشاكل قانونية ماكان يجب ان يسمح لها بالحصول في الأساس. كان من شأن هذا الوضع ان يرعب كبار المدراء ورجال الأعمال ويشل فيهم الإقدام والجرأة بعد ان يسجنهم داخل جو من الخوف والشك والنظر الدائم الى الخلف الذي يحجب الرؤية الى الأمام ، فهو يعيش في ذعر دائم من العواقب القانونية لمنتوجاتهم الجديدة أو محلاتهم التسويقية أو اجراءات السلامة في مصانعهم ، ولهذا فأنَّ من أسباب التفوق

الياباني النسبي في عالم الأعمال هو إنَّ صناعة المحاماة اليابانية عامل داعم في حل مشكلات الأعمال أكثر من كونها عائقاً في ذلك.

وفي أمريكا يتولى المحامون ادارة المجتمع ، بحيث يصبح المحامي هو الشخص الذي تستطيع ان تثق به ، ويصبح كل انسان آخر طرفاً خصماً محتملاً . في حين يفضل المجتمع الياباني قدراً من السهولة واليسر فيما يخص علاقاته القانونية . وهو مجتمع تقليدي يتجنب الوقو في جو الشك والريبة ، فالعقود الجامدة المبالغة في الدقة والقيود الكثيرة غير مستحبة لديه ، ويفضل العقود التي تحتوي على قدر من المرونة ، اذ يفترض أساساً حسن النية عند الطرفين ، وينتظر من كليهما بذل أقصى جهودهما للوفاء بالتزاماتهم التعاقدية على أفضل وجه ممكن ، واذا فشل أحدهما في ذلك فأن هذا يعتبر فرصة للطرفين لأعادة النظر في صياغة العقد .وتعتبر أمانة كل شركة في التنفيذ أمراً مسلماً به يقتضيه الشرف والثقة ، أما في أمريكا فالوضع مثل هذا يحال فوراً الى محامي الشركة ، وغالباً ماتنجم عنه معركة قانونية وتخاصمية طويلة ومكلفة ، وهي مهما كانت مفيدة للمحامين ، مؤذية ومضرة في النهاية للأعمال. وان الشركات التي تسمح لنفسها بالسقوط في فخ الأشتباكات الأخرى القانونية مع مورديها وموزعيها والحكومة أو الشركات الأخرى انما تقوم بتسميم علاقاتها مع الأطراف الخارجية التي لابد وان تحتاج الى دعمها أو مساندتها في يوم ما في المستقبل . وإنَّ المحامينيرمزون الى الصرا في الوقت الذي تحتاج فيه الأعمال الى التعاون والتفاهم والوئام ، والمحامون يبذرون الشقاق في حين إنَّ الأعمال تحتاج الى الوفاق والمرونة في التعامل .

كما أنَّ المنافسة هي الحافز الأكبر وراء الأبتكار والأرباح . فالمنافسة المحترمة فيما بين الشركات اليابانية على التفوق هي أحد أهم أسباب نجاحها ، وتتركز المنافسة حول كسب حصة السوق أهم من الربحية فحصة السوق تعكس ثقة جمهور المشتركين بتشكيلة المنتوجات اذ تعطي معياراً أدق لمدى نجاح الشركة ، أما الأرباح فهي مرغوبة دوماً وبدون شك ، ولكنها عنصر متغير مابين عام وعام آخر تبعاً لظروف خارجية مثل الكساد الاقتصادي ولاتعكس بالتالي بدقة حقيقة انجازات الشركة . وللحصول على حصة في السوق ، يتوجب على الشركة ان تصنع منتوجات يريدها المشترون. ولحسن الحظ ان القاعدة العريضة من الزبائن والمشترين اليابانيين تصر دوماً على أفضل الجودة ، مما نجم عن هذا التركيز على الجودة الرفيعة قدرة الشركات اليابانية على الإستجابة لها . فجعل اليابان تكسب احترام الأسواق العالمية كلها على النحو القائم (٣) .

وفي صلب تطوير المنتوجات في اليابان ، الالتزام العميق بما بات يعرف تقليدياً بالبحث والتطوير ، والذي يحتل حصة أكبر من ميزانيات الشركات اليابانية عنه في أي بلد آخر ، فكلّ شركة توظف فرقاً معتبرة من الباحثين والعلماء في سعي لايتوقف لصنع منتوجات جديدة وتطوير التقنيات القائمة وتحسين أداء العاملين ، وتقوم الشركات اليابانية بتمويل دوائر البحث والتطوير لديها من عوائد نجاح تشكيلات منتوجاتها المتداولة في الأسواق العالمية ، وتتيح هذه الطريقة تمويل دوائر البحث والتطوير اليوم من أرباح انجازاتها بالأمس ، بحيث تبقى مندفعة الى الأمام ، وتوسع حدود الابتكار التكنلوجي باستمرار ، ولهذا فان الشركات اليابانية تستخرج من نشاطات البحث والتطوير قيمة اعلى من قيمة الاستثمارات الهائلة التي تضخها فيها ، والمبدا هو النجاح الذي يجب ان يولد المزيد من النجاح . ودوائر البحث والتطوير في الشركات اليابانية الكبرى

تتكفل بذلك ، وتمثل ابحاثهم فيها قمم الانجاز الانساني والمغزى بعيد المدى بحيث اصبح يعتقد الكثير من الاقتصاديين ان الالات والادوات والسلع التي تستعمل هذه التكنلوجيات اليابانية هي المنتوجات التي سوف تحدد لنا طبيعة حياتنا في العقدين القادمين. وشكل البيئة التي نعيشها.

امّا فيما يخصّ السوق الداخلي الياباني ، فيلاحظ ان الشركات الاجنبية ومنتوجاتها تواجهان مقاومة واضحة في اليابان . وهذا الوضع ليس ناجما في معظم الاحوال عن مقاومة حكومية او عوائق تشريعية او قانونية ، وانما يعود الى اعتياد رجال الاعمال اليابانيون على التعامل مع بعضهم البعض اكثر من اعتيادهم مع الاجانب اولا ولثقة المستهلك الياباني واعتياده على شراء منتوجات بلده ثانيا ، والشركات اليابانية تسعى بكل الوسائل الى صنع منتوجات يرغبها المستهلك ، ويصنفونها بافضل المقاييس واحسن المعايير وارقى الاعتمادية ، وينجحون بذلك في الاستحواذ على حصص كبيرة في سوقهم واسواق اخرى ولصناعات عديدة ، منطلقة في ذلك من اعتبار التجارة مع الخارج ، منفذا مهما للالتقاء مع الشعوب ووسيلة مهمة من وسائل التنمية والتقدم .[٤]

والمعروف إنَّ اليابان من بين الدول التي لعبت التجارة الخاجية وما زالت تلعب أهمية كبيرة في نمو اقتصادها وتطورها . ولكونها لا تملك الكثير من الموارد الطبيعية فانها تقوم بإستيراد المواد الأولية من أجل إستعمالها في الانتاج ، وتوفير ما يحتاجه المجتمع من التكنلوجيا والمنتوجات والخدمات التي لاتتوفر محلياً . وفي نفس الوقت تقوم بعملية التصدير التي تسهم في تنمية الدخل القومي من خلال استغلال الموارد المعطلة وتصريف المنتوجات الفائضة لديه منطلقة في ذلك بإيمانها الراسخ بضرورة مرور السلع والبضائع بين البلدان ، والتي تضمن مستقبلاً غنياً بالبضائع والخدمات يتمتع فيه المستهلكون بحرية اختيار كبيرة ما بين تشكيلة واسعة من المنتوجات .

ذلك الايمان الذي ترجمته اليابان بعد التسعينيات في إتخاذ خطوات عديدة من شئنها تشجيع شركاتها على الانفتاح والمنافسة مع الخارج . وكان من نتائجه تراكم الفائض التجاري الياباني بشكل كبير ، إذ تحتل اليابان المرتبة الاولى عالميا من حيث وجود الاحتياطات الاجنبية فيها ، وهي ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية . مما ولد ضغوطاً متعاظمة عليها من قبل الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية بوجوب فتح اسواقها أمام منتوجات هذه البلدان ، وتشجيع نفاذ شركاتها الى داخل الأسواق اليابانية الغنية . كل هذا مدعوم بشركات متنفذة وقديرة تشكل أحد أهم الشراكة الوطنية المتعددة التي يعمل فيها أعلى نسبة مشتغلين .[٥]

المبحث الثاني
هيكل الاقتصاد الياباني

بعد ثلاثة قرون من الانعزال التي عاشتها اليابان ، جئ بحكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء (يوشيما) سميت في حينها بحكومة الاصلاح ، والتي أقرت المحافظة على الأمبراطور ورفعت شعار (الهزيمة يجب أنّ تكون هدفاً للهروب الى الأمام) ، وذلك على أثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتوقيع إتفاقية السلام مع الولايات المتحدة الامريكية ، التي رسمت من خلالها ما يجب أنْتكون عليه اليابان في المستقبل ، ونو العلاقة الاقتصادية والسياسية مع الولايات المنحدة الامريكية والدول الاخرى وكان أول عمل قامت به هذه الحكومة هو الغاء نظامالاقطا والعقود في الارياف (نظام الساموراي) ، والعمل على زيادة الانتاج بوصفهِ هدفاً رئيساً لتطوير اليابان . فعملت منذ البداية على نقل وتطوير التكنولوجيا من البلدان الأخرى ، التي شكلت نواة لتطور البلد . فكانت القصة الاقتصادية لليابان ، ليس فقط زيادة الانتاج ، بل تحقيق التطور والتقدم لعموم البلد وبأية وسيلة محتملة ، ولهذا عملت على زيادة الدخل وتوسيع متوسط الطلب الصناعي .

كما حدث تطور في العلاقات بين الحكومة والشركات الخاصة ، انعكس ذلك على التعاون في اختيار ستراتيجية التصنيع الموحدة من اجل التطور ، وتحمل مسؤولية مشتركة فعالة ذات كفاءة لتشجيع التجارة . ولهذا تعزو بعض الاراء الى ان تفوق الفاعلية الحاصلة للانتاج الياباني من قبل الشركات ، كان سببه الاستفادة من المنافسة في الجودة ، من اجل الانتاج الافضل في حين ترى بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي بان التطور في الاقتصاد الياباني سببه التسهيلات الحكومية المقدمة للشركات ، والتي يصاحبها عملية المراقبة . هذا التنسيق المتوازن بين الحكومة والشركات والعاملين سمح باقامة نظام متوازن ، ادى الى رفع الانتاجية والمنتج ، ونجح في بناء هيكل اقتصاد كفوء خليط من مستثمرين وادارة وشركات إنعكس نجاحه في قطا العمل ، الذي كان النجاح اهدافه .

وفي اليابان يوجد افضل هيكل متصل بالاستثمار ، وهناك رؤيا متيقنة بالاستقطاب بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والذي انعكس لأنَّ ما يتجاوز ٤٠% من العاملين اليابانيين يعملون في شركات صغيرة يعمل فيها اقل من ١٠ عمال ، في حين الشركات التي يعمل فيها اكثر من ١٠٠ عامل فقط تستقطب ٢٥%من مجمو العمالة الكلية في البايان . لهذا كان الاتجاه منذ بدايته هو حشد وتركيز الامتصاص من جانب الشركات الكبيرة للشركات الصغيرة ، مما جعل جزءاً كبيراً من الشركات الصغيرة تعتمد على الشركات الكبيرة ، وتقوم بانتاج عناصر لاجل منتوجاتها .

واليابان دائما تبحث في دفع الاستثمار العام والخاص وزيادة مجالاته ، والاقتنا بين هذا وذلك وفقاً للفرص الاقتصادية ، والصالح العام ، ولم تكن الدولة في يوم من الايام لديها مشكلة بالتدخل في العملية الاقتصادية بل كانت دائما تسهم فيها من خلال ماياتي : [٦]

١ – الدعم بشكل ايجابي في تكوين الشركات ، الجدية المثمرة ، مع دعم سياسي جاد للاعمال العامة .

٢– تتوسط الدولة في سد النقص في رأس المال الحاصل في احد القطاعات الاقتصادية .
٣– دعم سياسة خفض او وقف التضخم عن طريق ايجاد سوق محمي مناسب ، مع القيام بتشجيع الادخار .
٤– تدخل الدولة بشكل او بأخر في تقديم التسهيلات الخاصة للشركات وبحسب وصفها أنموذجها الأكثر أو الأقل مرونة بقصد توسيع أعمالها .

ويمتاز الاقتصاد الياباني بأنَّ قيمة الاستهلاك الوطني مرتفعة جداً ، بحيث لا تشكل الصادرات اليابانية سوى نسبة (١١%) من مجمو قيمة الاستهلاك الياباني ، اما بالنسبة للقطا المالي فأن التعاون مركزي وقوي ما بين مجمو البنوك الكبيرة ومجمو المؤسسات المالية ، اي هناك تشابك كبير بينهما .
وفيما يلي بعض الملامح لبعض القطاعات الاقتصادية اليابانية بصور مركزة : (٧)

١. الزراعة :
اليابان لم تستطيع سدّ حاجة السوق المحلي من الانتاج الزراعي ، وتعتمد في ذلك على الاستيرادات، وإنَّ نسبة المنتوجات الغذائية المستوردة تشكل اكثر من (٢٣%) من مجمو الاستيرادات الكلية لليابان في عام (٢٠٠٥) .
ونسبة العاملين في القطا الزراعي لا يتجاوز (٦%) من مجمو الايدي العاملة الكلية ويشكل مساهمة القطا الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (٣%) للمدة نفسها.
وتهيمن شكل المزرعة الصغيرة في القطا الزراعي وفي اغلبيتها مملوكة من قبل اصحابها المستثمرين ، اي استغلال خاص .
أما تربية المواشي فالوضع فيها ليس بأحسن حالمما عليه في القطا الزراعي لكونها لاتسد حاجة السوق المحلية وهي مزار خاصة وفي غالبيتها مملوكة من قبل اشخاص مالكين .
في حين يُعَدّ الصيدالقطا الاكثر اهمية في اليابان وما يزال النشاط الاقتصادي الاكثر اضافة الى الناتج القومي الاجمالي . وتمتلك اليابان حاليا اكبر اسطول بحري لصيد الاسماك في العالم.
٢. الطاقة :
استهلاك الطاقة في اليابان مرتفع جدا ، في حين لاتمتلك الكثير من الموارد التي تساعدها للحصول على الطاقة الكهربائية ، لهذا فهي تعتمد في الدرجة الاولى على الخارج في استيراداتها النفطية وخصوصاً على منطقة الخليج العربي مما جعل ميزانها التجاري لصالح الدول الاخيرة .

٣. الصناعة :
القطا الاكثر اهمية في الاقتصاد الياباني ويسهم بنسبة (٤٢%) من مجمو الناتج القومي الاجمالي ويعمل في هذا القطا حوالي (٣٥%) من مجمو الايدي العاملة اليابانية بحسب احصائيات عام (٢٠٠٤).

٤. الاتصالات والمواصلات :

اليابان تملك شبكة متطورة من الاتصالات والمواصلات من طرق وجسور وسكك حديدية ، تسهل الاتصال بين المدن وانحاء البلاد بصورة كاملة .

٥. السياسة النقدية

واسعار الصرف :

طبقت اليابان سياسة نقدية موسعة في السنوات الاخيرة ، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول رقم (١)حيث يشير الى ان نو الخصم الخاص ، أنموذج الفائدة الخاص ، مازال نحو (صفر%) وان هذه الاسعار انخفضت من سنة الى اخرى .

وفي نهاية عام (٢٠٠٢) البنك المركزي الياباني بشراء الاوراق المالية البنكية . وفي شهر حزيران من عام (٢٠٠٣) بدء بشراء الاوراق المالية الصافية لاجل التنشيط مع هدف تكوين سوق اوراق مالية باسعار مختلفة .

وعلى امتداد السنتين (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) بدء (الين) العملة اليابانية يظهر ويثمن بالنسبة الى الدولار الامريكي .

٦. السياسة المالية :

العجز المالي بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي وصل في عام (٢٠٠٤) الى (٧%) ، اقل من (١%) مما عليه في عام (٢٠٠٣) .وقد اتخذت الحكومة اليابانية مجموعة من الاصلاحات المالية كان من ابرزها:

١-التوسع في خفض الرسوم المالية لاجل قروض الرهن العقاري .

٢-خفض الضرائب التي تثقل زيادة القيمة .

٣–الاعفاء الضريبي لكبار السن .

٧. السياسة التجارية اليابانية :

تركزت السياسة التجارية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية على وصل الروابط مع الولايات المتحدة الامريكية ، البلد الذي منح اليابان مساعدات مالية كبيرة كان لها الاثر الكبير في تطوير الاقتصاد وتحديد أنموذج الحياة الاقتصادية اليابانية ورسم علاقاتها مع العالم .

هذه العلاقات توثقت بفضل الاتفاقات الامنية بالاضافة الى أنَّ اليابان قد انشأت علاقات تجارية مع جيرانه الاكثر قرباً مثل الصين وكوريا .

واستمرت السياسة التجارية اليابانية في تحقيق اهدافها الستراتيجية بعد عام (٢٠٠٢)التي تقتضي بضمان النمو الاقتصادي على المدى البعيد ، عبر تحفيز النشاط الاقتصادي للبلد وايجاد منافذ خارجية اخرى

لعلاقاتها التجارية عن طريق ابرام اتفاقيات جديدة للتبادل التجاري الثنائي والاقليمي في سبيل تحقيق الاهداف التالية :

١- تسهيل حركة التبادل التجاري. ٢- زيادة الاستثمارات. ٣- تحسين النشاط الاقتصادي .

جدول رقم (١)

نسبة نمو بعض مؤشرات الأقتصاد الياباني للفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ %

الفقرات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الناتج القومي الحقيقي		–		
الطلب الداخلي الحقيقي		–		
الاستهلاك الخاص				
الاستهلاك العام				
الاستثمابر الصافي في رأس المال الثابت	–	–		
الصادرات الحقيقية من السلع والخدمات				
الاستيرادات الحقيقية من السلع والخدمات				
العمل		–	–	
معدل العاملين عن العمل (البطالة المعدل السنوي				
الدخل الجاهز للاقتصاد العائلي	–	–	–	–
الادخارات				٨ ٢٩
المصروفات				
الرصيد الصافي	–	–	–	–
الرصيد باستثناء الضمان الاجتماعي	–	–	–	–
الدين العام				
الحساب الجاري				
الحساب الجاري كنسبة مؤية من الناتج القومي الصافي				–
ميزانية السلع				
ميزانية الخدمات	–	–	–	–
ميزانية الدخل				
ميزانية التحويلات الصافية	–	–	–	–
حساب التمويل	–	–	–	
حساب رأس المال	–	–	–	–
التغير في انشطة الاحتياط	–	–	–	–
اسعار الاستهلاك (المعدل السنوي	–	–	–	
معدل الانكماش بالنسبة للناتج القومي الاجمالي	–	–	–	–
نوع الخصم الخاص (				
العملة + شهادات الخزين				
نوع التغير (سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي				

المصدر :

Division de Estadistica de las Naciones Unidas , base de datos Comtrade (CUCIRES – 3) – Washington – 2005 .

الصادرات والاستيرادات :

حققت اليابان تطوراً كبيراً في زيادة تدفقاتها التجارية مع العالم في عام (٢٠٠٤) ، إذ تشير الأحصاءات الى أنَّ الصادرات والاستيرادات أصبحت تمثل (١٠%) من الناتج القومي الأجمالي لليابان ، وكقيمة نهائية للتجارة اليابانية نمت بنسبة (١٩%) في عام (٢٠٠٤) بحيث نمت الصادرات بمقدار (٢٠،٣%) ، عما كانت عليه عام (٢٠٠٣) ، وذلك كنتيجة رئيسة وكالآتي : [٨]

١-ارتفا قيمة الين وبخاصة امام الدولار الامريكي .
٢- متانة الاقتصاد العام الياباني الذي دعم رفع حجم الصادرات الكلية .

في حين الاستيرادات نمت بنسبة (١٧%) نتيجة الاسباب الآتية :
١-انتشار الين القوي .
٢-توسع الاقتصاد الداخلي .
٣وإتفا سعر النفط ، الذي يعتبر احد اهم جزء من الاستيرادات اليابانية .

التدفقات الكبيرة للصادرات اليابانية كانت بصورة رئيسة باتجاه شرق اسيا والصين تلك البلدان ذات الصناعة الناشئة والتي تربطها شراكة وطنية مع اليابان ، وفي الوقت نفسه استفادت هذه الدول من المساعدات اليابانية من اجل التضامن مع سياسة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول .

مجمو التبادل التجاري بين اليابان والصين ارتفع بنسبة (١٧%) عام (٢٠٠٤) ، مما كان عليه في السنة السابقة ، ولاول مرة جاوزت الارقام النشاط التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية ، إذ أنَّ الصادرات اليابانية الى الصين ارتفعت بنسبة (١٧،٢%) والاستيرادات نمت بنسبة (١٦،٧%) عام (٢٠٠٤) ، عما كانت عليه في عام (٢٠٠٣) .

وهذا النمو ترك فائضاً مقداره (١٣،٩٠٠) مليار دولار لصالح اليابان وارقام الميزان التجاري الثنائي هذه تؤشر بأن الصين حولت السوق اليابانية الى المكانة المهمة والكبيرة في العالم .

الجزء الكبير من الصادرات اليابانية الى الصين هي منتوجات حديثة ووسيطة متشابكة (معقدة) لمعدات انتاجية وعناصر ذات قيمة مرتفعة متخصصة، بالاضافة الى مواد تحتاجها الصناعات اليابانية المقامة في الصين في حين تستورد اليابان من الصين معدات كهرومغناطيسية تستفيد منها المكائن والتكنولوجيا اليابانية.

هذا التوجه في العلاقات التجارية بين البلدين ، بدأت في التسعينيات من القرن الماضي ، وتسارعت في عام (٢٠٠٠) وبحسب أحد الدراسات المعدة من قبل البنك المركزي الياباني التي تشير الى إنَّ الرقم النهائي للصناعات اليابانية المقامة في الصين فاقت في عام ٢٠٠١ ، مثيلاتها التي اقيمت في شمال امريكا . كما توضح الى أنَّ زيادة الانتاج المطرد للمنتجين اليابانيين في الصين لها اتجاهات عدة – السوق اليابانية – او اسواق الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية ودول العالم الثالث والسوق الداخلية الصينية .

كما لا يمكن الانكار بأن الولايات المتحدة الامريكية كانت الى وقت ليس ببعيد الشريك الاقتصادي الاكبر لليابان والسوق اكثر اهمية خلال مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية فهي تُعَدّ المستورد الرئيس للصادرات اليابانية ومصدراً مهماً للوارد من استيراداتها . إذ بلغت نسبة الصادرات اليابانية الى الولايات المتحدة الامريكية (٢٤،٩%)من مجمو استيراداتها من العالم نفسه عام (٢٠٠٣) ، في حين بلغت نسبة الاستيرادات (١٥،٦%) من جمو الاستيرادات الكلية لليابان لنفس العام وهذا الواقع للعلاقة التجارية بين البلدين اقل مما كان عليه في عام ٢٠٠١ من ناحيتي النسبة والقيمة ، ويعود السبب في ذلك الى استحواذ الصين على الموقع الاول في علاقاتها التجارية مع اليابان بعد عام (٢٠٠٣) كما لاحظنا سابقا ، مما أثر في واقع العلاقة التجارية بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية .

وفيما يخص العلاقات التجارية بين اليابان والاتحاد الاوربي ، فإننا نلاحظ إنها مرت بعدة تفاهمات ابتداءً من اعلان لاهاي في (١٨) تموز عام (١٩٩١) ، الذي صاغ مجموعة من الحلول لعدد من المواضيع المختلف عليها ، التي عكست ثلاثة اطر للتعاون وهي : [٩]

١-الاستمرار في التحاور من اجل ازالة القيود التجارية الموجودة بين اليابان والاتحاد الاوربي .
٢-تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي وتشجيع الجهود من اجل التطور .
٣-تعزيز انشطة التعاون الاقتصادي بين الجانبين وتشجيع اقامة معارض مشتركة ، وايجاد طرق اخرى للتعاون من خلال المنظمات التجارية الدولية .

وفي السنوات الاخيرة تم الاتفاق على توثيق الروابط الاقتصادية بين اليابان والاتحاد الاوربي ، ومواصلة الجهود من أجل إيجاد أفضل المداخل الى السوق اليابانية . والتي كان من نتائجها زيادة الاستيرادات اليابانية إلى (١٢،٨%)من مجمو الاستيرادات الكلية عام (٢٠٠٣) ، وفي حين بلغ الوارد من السلع المصدرة اليابانية الى الإتحاد الأوربي (١٥،٣%) من مجمو الصادرات الكلية اليابانية ، مما يعني وجود فائض في الميزان التجاري لصالح اليابان رغم مما مرت به هذه العلاقة من تراجع خلال النصف الثاني من التسعينيات بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدول الآسيوية .

وتشمل الاستيرادات اليابانية من الأتحاد الأوربي : الشراب (الكحول) ، ومحركات المركبات ، ومنتوجات التجميل التي أرتفعت بصورة مميزة في السنوات الاخيرة ، بالإضافة الى الأثاث ، والمكائن ، والسيارات ، ومواد كيماوية ، والغزول .

في حين الصادرات اليابانية تشمل : المواد الكهربائية ، مواد خاصة بالسيارات والدرجات ، والمجموعات السمعية الصوتية ، وكذلك طورت انشطة اخرى للتعاون في ميادين المعرفة والتكنولوجيا ، وانشطة البيئة ، والطاقة ، والعمل ، ومواضيع اجتماعية ، ومكافحة الارهاب ، مما يعكس تنامي مكانة اليابان الاقتصادية دولياً ، والرغبة الجادة من المجموعة الأوربية في تطوير هذه العلاقة .

كما ترتبط اليابان بعلاقة اقتصادية جيدة مع دول رابطة الاسيان شملت على تقديم العديد من المعونات الاقتصادية لمساعدة هذه الدول على تنمية اقتصادياتها ولها علاقات مع العديد من دول العالم الثالث وبالاخص دول الشرق الاوسط .

المبحث الثالث

أزمة الاقتصاد الياباني

أولاً : بداية الازمة

لغرض معرفة وفهم ما جرى في اليابان ، لابد من معرفة وضع اليابان وعلاقته بالازمة لمدة طويلة . إذ تشير الاحصاءات الى ان نمو الدخل القومي الياباني منذ عام ١٨٩٠ حتى عام ١٩٩٠ كان بنسبة ٣% بوصفهِ معدلاً سنوياً ، معدل مرتفع يفوق ما كان عليه في الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، والمانيا .(١٠)

ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى الان يشهد العالم نمواً وازدهاراً اقتصادياً متسارعاً ، كان تطور اليابان فيه مدهش ، الا إنَّ هذا التطور لم يكن مستمراً في وتيرته إذ مر العالم بأزمات اقتصادية ، كان أشدها سلسلة الهزات الاقتصادية التي وقعت في عقد الثمانينيات من القرن الماضي الناجمة عن الأزمة الهيكلية التي عانت منها الدول الصناعية المتقدمة ، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي ادت الى التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي ، وارتفا في معدلات البطالة وتفاقم في العجز التجاري .

كلّ ذلك اقترن بتصاعد القوة الاقتصادية والقدرة التنافسية لليابان ودول شرق اسيا ، مما ادى الى تغيرات عميقة في نمط الميزات النسبية ، التي اكتسبتها هذه الدول الصناعية الجديدة ، ليست فقط في الصناعات التقليدية ذات الكثافة في عنصر العمل ، وانما في عدد كبير من الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجيا التي كانت محتكرة من قبل الدول الصناعية الكبرى .

هذا الوضع الجديد في اليابان وبلدان جنوب شرق اسيا ، التي لايمكن مشاهدتها دون النظر الى ورقة اليابان الاقتصادية فيها ، هيأ الارضية لظهور ازمة اقتصادية في هذه البلدان نتيجة لزيادة الاستثمار وتصاعد حدة المضاربات في سوق المال والعقارات .

وفي بداية النصف الثاني لعقد الثمانينيات وجدت احد المشاكل القوية الخطرة مكاننا لها في اليابان ، كان مركزها سوقي البورصة والعقارات ، سرعان ما انتشرت لتضرب كافة القطاعات الاقتصادية ، فأربكت نشاطها على كل المستويات وفوق كل هذا كان تأثيرها الكبير في الطبقات الاجتماعية المؤثرة في سلوك الوكلاء ، فتند التماسك الاجتماعي الياباني الذي كان ظاهرة اجتماعية واقتصادية للحادثة الكبيرة لضخامة مداها ، وسعتها ودوامها التي تركت اثار عميقة في اليابان مازالت نتائجها مؤلمة الى الآن .

ولم يوجد في علم تسلسل التواريخ للازمات البنكية حتى عام ١٩٩٤ ، بأنَّ البنوك تبدأ بالتنبيه مع الايضاح بمخاطر حالات التمويل ، ولذلك كانت المفاجئة الاولى هي عدم توقع الازمة في عقد الثمانينيات بل كان الاعتقاد الدارج بين المسؤولين هو وجود شيء مشترك في جميع المشاكل نظريا ، وهو إنَّ العارض أحد الموديلات الجديدة ، والذي يعلل تقديره في امكانية المشاهدة للوضع في النموذج السابق وإنَّ العودة للحالة الطبيعية سيكون لها إنعكاس غير مبرر للغلو في عموم المستجدات التي هي ليست بهذا المستوى .

ولم تنجح الإيضاحات الحكومية من ساعة تحديد عناصر المشكلة فيقِبا أحد بحقيقتها ، لأنَّ هناك وعياً عاماً لدى المجتمع في إعتبار المشكلة علة جوهرية وان بقائها يولد انطباعاً بعدم الاستقرار ، ولذلك استمرت المنافشات السياسية والاكاديمية من اجل ثني الوضع بمختلف الحلول

وبحسب حالة القطاعات التي شوهتها الازمة ، حيث تمحورت التفسيرات للحالة في البداية بالرؤى التالية : (١١)

١- الرؤية الاولى :

تعتقد بأنَّ انخفاض مستوى النمو والنقد الفعلي وبخاصة لعقد التسعينيات ، كان سببه ضعف تصرف المستهلكين والمستثمرين على حد سواء ، هكذا مثل انخفاض الصادرات ابتداء من ازمة ١٩٩٧ . وفي هذه الحالة يمرّ الحلّ من خلال تحفيز الاستهلاك والاستثمار الداخلي . والقيام بمساعدة اقتصاديات جنوب شرق آسيا ، حتى تستقر اقتصادياتها وتنمو ، الذي ينعكس على نمو الصادرات اليابانية ايجابيا .

٢- الرؤية الثانية :

تؤكد بأنَّ المشكلة تعتمد على أزمة النظام المالي الذي تسببَ في الأزمة الأستثنائية للاقتصاد في نهاية عقد الثمانينيات وأنَّ العودة الى الحياة الطبيعية التي تقي الأنثناء في النظام الإنتاجي للاقتصاد الياباني ، وتنقذ هشاشة النظام المالي وعدم إنتظام الاقتصاد يصبح أولوية اليابان كي تسير في طريق النمو .

وعادة مثل هذا النو من الظواهر في طورها الاول ، تكون مقبولة من قبل جزء من المجتمع الباعثين للنمو الاقتصادي ويجلبون منافع كبيرة سياسية واقتصادية للطبقة الاكثر غنى في المجتمع ولكن في الوقت نفسه يقابلها تضحيات اجتماعية واقتصادية جسيمة لغالبية المجموعة العامة من المجتمع ولهذا فقد اوجدت الظاهرة في بدايتها التشوهات الآتية :

١- ازدياد عدم المساواة في امتلاك الثروة (الغنى) .
٢- ظهور عطب كبير في النظام التمويلي المتخصص في العقارات .
٣- عدم الاعتدال في الاستدانة من قبل الشركات والاقتصاد المنزلي .

ويمكن ايضاح حجم الظاهرة في بعض جوانب الحياة الاقتصادية ومدى تأثيرها في ولادة الازمة الاقتصادية اليابانية ودرجة فاعليتها على النحو التالي : (١٢)

أ-ارتفا اسعار العقارات :

قيمة العقارات المملوكة (الخاصة) في اليابان تضاعفت اكثر من ٧٥ ضعفاً ما بين عامي (١٩٥٥ – ١٩٨٩) ، مما نتج عنه ريعا سخيا للمالكين . بحيث كان مستوى الزيادة في الاسعار تفوق الثمن السائد في مجمو الدول الصناعية .

وما بين عامي (١٩٦٠ – ١٩٩٠) قيمة الاراضي تضاعفت ٢٠ مرة في المدن الرئيسة و١٥ مرة في مجموعه لمراكز المدن يحيث هذا الارتفا في المعدل رفع اسعار الاراضي المعدة للسكن في طوكيو بأكثر من ١٥٠ ضعفاً لمثيلاتها في نيويورك و ٣٥ ضعفاً في باريس و ١٦ ضعفاً في لندن و ١١ مرة في ميونخ.

هذه القيمة العليا للعقارات الخاصة في اليابان جعلت اسعار العقارات في بلدان اخرى تبدو متيسرة ، امام الدخول المرتفعة لليابانيين اللذين اندفعوا لشراء الاراضي والعمارات الرمزية في اوربا تحت انوا من الرغبات والاستعدادات الواسعة للقروض .

واذا كان ارتفا قيمة الانشطة العقارية حاد ، فالملاحظ ان الانخفاض في الاسعار كان اكثر حدة ، وان الشطط في تصفية الدين لم تنقلب في الاستهلاك قدر ما في شراء الانشطة ، مربكة في ذلك حركة الاسعار .

ب–ارتفا البورصة :

البورصة سجلت إرتفاعاً كبيراً في موجة التسعير الأولية للأسهم حيث يلاحظ إنَّ أسعار الأسهم أرتفعت أكثر من ثلاثة أضعاف أرباح المستثمرين . مما أعطى التسعير المرتفعلمجمو الأسهم في علاقتها مع الأسواق الرئيسة ثقلاً في أنّ تحتل اليابان مكاناً مرموقاً في كل من الأستثمار والبورصة العالمية .

وكان وراء موجة إرتفا الأسهم اليابانية هذه عوامل عديدة منها :

١- عامل تخفيض شرط بدل الخطر للأسهم من طرف المستثمرين .
٢- عامل أمل (أنتظار) النمو الإضافي في قيمة الأراضي .
٣- عامل الواقع الاقتصادي والإجتماعي الذي أنتج المشكلة .

ويمكن معرفة مفعول ظاهرة ارتفا أسعار العقارات والبورصة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الياباني من خلال مدى ودرجة التأثير على ذلك الواقع والذي يمكن إيضاحه على النحو الآتي : (١٣)

١- اثار الظاهرة في واقع توزيع الثروة (الغنى)

لقد احدث تأثير الظاهرة في توزيع الثروة صدمة لدى المجتمع الياباني ، إذ تشير المعلومات الى أنَّ أكثر من ٢٠% من أغنياء الشعب تضاعفت ثروتهم أربع مرات في حين انخفضت بالنسبة الى ٢٠% منهم وازداد الضرر لهم .

موجة التأثير هذه زيفت قاعدة توزيع الثروة التي كانت موجودة ومستمرة بمستويات معتدلة ومقبولة من لدن المجتمع الياباني وبهذا أصبح المجتمع منقسم ما بين الذين لديهم نشاط عقاري والذين ليس لديهم فرص للمشاركة فيه .

كما أنَّ فورة العقار هذه قد عرضت جدول رواتب العاملين المنظم الذي كان موجوداً في النظام الياباني الى الخطر ، علما ان شحة النقود لدى المجتمع تؤدي الى ثقافة البخل والفساد والرشوة وتفتيت النسيج الإجتماعي.

٢- اثار الظاهرة في سلوك الشركات

محفظة القيمة للشركات اليابانية المهمة تضاعفت ثلاث مرات في أثناء المدة ما بين (١٩٧٥ – ١٩٨٥) . وسوق البورصة هذا اتاح للشركات امكانية الحصول على الاموال بأوطأ التكاليف عن طريق البنوك في الداخل والاسواق المالية الخارجية إذ أنَّ وفرة الارصدة والفرص الاستثمارية هذه جعلت الشركات تهتدي الى النشاط الاقتصادي المضاربي.

٣- تاثير الظاهرة في تصرف المنظومة البنكية

المنظومة البنكيةاليابانية كائنة في وسط ظاهرة الإرتفا في الأسعار هذه ، والنتيجة إنّ أصبحت أول ضحايا التطرف الذي أرتكب . واعادة رفع الاسعار القوية للأسهم أثرت على البنوك مثلما أثرت في أسعار الشركات في السوق ، وفي أثناء بروز الظاهرة نمت قدراتها كمقرضة ، بحيث أعادة تثمين محفظتها من الأسهم وعززت نتائج حساباتها ، رافعة تسعيرها الحقيقي . مسهلة الاستمالة للمال من خلال شروط تفضيلية للسوق. وإنَّ اعادة التسعير الماهرة هذه سوغت تسهيل مداخل القروض ويسرت التراكمات القوية الدورية للمستثمرين.

وفي الميدان العالمي ، قامت البنوك اليابانية خلال مرحلة بالتصدي لعدوانية التوسع العالمية من خلال تقديمها لهوامش خصم وعمولة تخفيض فوق الاعتيادية ، مستفزة في ذلك احاسيس المنافسة المخادعة . والملاحظ ايضا ان اليابان وفي أثناء بروز الظاهرة لم تستثمر فقط بصورة واسعة خارج حدودها ، بسبب الفائض في ميزان حسابها الجاري وانما قامت البنوك اليابانية بابراز ورقتها في العالم من خلال التوسط العالمي والاستدانة القصيرة ، والاقراض بالاجل حتى عام ١٩٨٩ .

وما بين عامي (١٩٨٤ و ١٩٩٠) بدات البنوك اليابانية تكابدحالة تسار النمو السنوي لقروض القطا العقاري والممنوحة للشركات الصغيرة حامية العمليات الجديدة بطلب موجة بضمانات عقارية مؤيدة. وكان النمو المهم بصورة خاصة في القروض المخصصة للهيئات المالية العقارية والقروض الشخصية على عكس النمو الضعيف للقروض الصناعية .

ولكن مع ظهور الازمة البنكية اليابانية التي بدات تترك مخاوف وقلقاً من انعكاساتها في الخارج لشدة المنافسة التجارية والمالية العالمية ، شرعت البنوك اليابانية بتخفيض مستوى عملياتها في الخارج ، المكان الذي يستلزم حصة كبيرة من الموارد الخاصة مقارنة بالقروض الداخلية ، مما تسبب في سلسلة من مشاكل التصفية في البنوك والشركات الاجنبية المديونة .

وفي اواخر الثمانينيات بدأ الزبائن الرسميون للبنوك بتخفيض طلباتهم على القروض ، مما جعل سوق العقارات يصبح ذو اعتبار واسع المنافع دفع بشركات معروفة مثل مجموعة (Jusen { المعروفة في انشاء المساكن ، والتي تأسست في عقد الستينيات ، وذا صيتها فيما بعد وذلك بتقديمها تسهيلات مالية لأقتناء المساكن ، وبالتوسط لدى البنوك في تمويل المتعهدين والتي توسعت في اعمالها لتصبح سبع مؤسسات كبيرة عاملة في انحاء اليابان } ، للعمل فيه وجني الارباح ، ولاجل تعويض خسارتها السابقة في السوق ركزت اعتنائها في تمويل المشروعات المخصصة لتشجيع العقارات ذات القصد التجاري والسياحي غير ان موقعها هذا لم

يرتق في المنافسة مع البنوك ، وانمّا كان على شكل تسهيلات مع الشركات الرئيسة وزبائن جمعيات القطا العقاري ومع اشخاص مرموقين من اجل المساعدة في المسعى .

ثانياً: ملامـــح الازمـــة الاقتصادية في اليابان :

وصفت سنوات التسعينيات بعقد الضيا بالنسبة لليابانيين الذين كانت المفاجئة الاولى لهم هي عدم توقع الازمة الاقتصادية ، لكون غالبية التحليلات الاقتصادية في عقد الثمانينيات تشير الى ان اليابان سيكون البلد الاول في العالم بالمستقبل ولم يتوقع اي شخص ومن خلال اي منظور بان يكون عقد التسعينيات قاتماً الى هذا الحد .

ان هبوط قيمة انشطة البورصات في عقد التسعينياتوالتي ولدته ظاهرة ارتفا الاسعار في النصف الثاني من عقد الثمانينيات لسوقي البورصة والعقارات قد انتج مع المفاجئة في اليابان الانحدار الذي استمر واحتمل لمدة ليست قليلة وقد أعتقد بعض الخبراء مثل (Yoshitomi) ، ان ازمة اليابان مرت بثلاث مدد : [١٤]

١- المدة الاولى (١٩٩٢ – ١٩٩٥) ، وهي مدة التراجع الهام ، التي تسبب نتيجة لانخفاض معدل استثمارات الشركات والهبوط القوي تقيم الانشطة الذي كان سببه نمو القروض الفاشلة (المفلسة)في القطا العقاري بصورة اساسية .
٢- المدة الثانية (١٩٩٥ – ١٩٩٦) ، وهي المدة التي اختبر فيها الاقتصاد الياباني استرداد معدل النمو عن طريق زيادة استثمار ارباب العمل واعادة تثمين الين مقابل الدولار الذي طُعف الصادرات وخفض نو الخصم .
٣- المدة الثالثة التي بدات في عام ١٩٩٧ وأشتدت بتراجع جديد في معدل النمو ، وازداد الضغط المالي لأجل العمل مقابل العجز العام المطرد وظهور ما سُمّيَ بنقص التمويل .

حالة الارتباك التي حدثت في الاقتصاد الياباني ، اضعفت ثقة الجمهور في النظام البنكي ، الذي بدوره خفض الميل الهامشي للاستهلاك ، واخمد همه الاستثمار . بالاضافة الى تخفيض القروض البنكية التي اثرت في النشاط الاقتصادي وبخاصة في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم وهذا العجز شدد ازمة بلدان جنوب شرق اسيا ، فانخفضت الصادرات اليابانية واستمرت الازمة الضارية هذه بسبب انهيار تقدير الانشطة الذي وقع بوضوح في النظام التمويلي الياباني .

محللين اخرين مثل (Corbett, Bolto) ، ومن خلال دراسة اعدت في عام ٢٠٠٠ يعزون تفسير الازمة الى ثلاث ابعاد : [١٥]

١- الصدمة المتتابعة التي اضعفت الاقتصاد الياباني .
٢- انعدام الامال المعتمدة على الفرص القليلة للاستثمار وعلى كبار السن في المجتمع ، الذين يحركون قطاعاً تجارياً يصل قيمته ترليون دولار وتقدر ادخارتهم بثلاثة ترليون دولار ، والتي تساعد على فتح آفاق كبيرة لمنتوجات جديدة مما جعل والحالة هذه قيام الشركات بخفض استثماراتها وفي الوقت نفسه شددت العوائل سلوكها المحافظ بالنسبة للمستقبل المشكوك فيه ، والحجة الرئيسة للمسنين كانت الأنهيار في مجمو الإنتاج.
٣- عدم التوازن بين الادخار والاستثمار قد توافق مع عجز قوي في القطا العام .

كما واصلت سياسة اليابان المتعددة الاطراف مساهمتها بوضع المراكز الانتاجية في الخارج ، والتي ساهمت فيما بعد بتخفيض معدل النمو لليابان الذي انعكس في اضعاف الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، واضعف النسيج المؤسسي الياباني .

ومن بين الاسباب التي ادت الى الازمة هو عدم ملائمة النظام المؤسسي الذي لديه نجاحات لمراحل تمهيدية في مواجهة الاوضا المختلفة الناتجة عن الاقتصاد العالمي وهذه الاخفاقات التنظيمية لها تأثير سلبي وبخاصة في النظام المالي وفي ميدان القطاعات الاقل مخاطرة بالمنافسة ونظام الاسواق العالمية .

هكذا الازمة في اليابان كانت عميقة وتكشفت باوجه مختلفة في الوقائع الاقتصادية ، وبظمنها مظاهر هامة تقليدية وحصينة في الاقتصاد والمجتمع الياباني ، والبرقراطية اصبحت هدف مشكوك في نواياه وافعاله ، ومستوى البطالة استمر في الارتفا بحيث اصبح أعلى مما هي عليه في الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٠ والدين العام ازداد بنسبة ٢٠٠% من الدخل القومي للمدة نفسها ، وتراجعت اليابان الى المرتبة الثالثة بالنسبة للدول المانحة ، وتفاقمت الازمة الاقتصادية الداخلية وتعثرت الصناعة ، بما فيها صناعة السيارات رمز كفاءة الفاعلية اليابانية التي تدير بعضها ايدي رأسمالية أوربية .[١٦]

ثالثاً: اثر الازمة البنكية في الاقتصـــاد اليابانـــي :

المشكلة الجوهرية في الازمة البنكية اليابانية كانت الحجم فوق المعتاد للقروض البنكية التي لم يمكن تحصيلها ، وبالتالي مدى تأثير هذه الحالة في مواضيع داخلية .

وكان موقف المسؤولين اتجاه الازمة البنكية في البداية بطيئاً بسبب النجاح لمثل هذه المواقف التي حصلت في اجتياز مشاكل اخرى قد وقعت سابقا ولكن هذا التاخير في ادراك المشكلة لم يبرر تباطؤ المسؤلين في اتخاذ اجراءات اساسية من شانها ان تؤدي الى لجم المشكلة وتوضيح خطورة وبقاء الازمة البنكية .

مثل هذا التقصير في إستيعاب الازمة زاد من تفاقم المشكلة واصبحت اكثر شدة حيث حصل أحد الانهيارات المهمة في تسعير العقارات عام ١٩٩٧ مما اثقل حال البنوك اليابانية التي ادت الى انهيار تسعير الانشطة على القروض البنكية الذي اثر بصورة سلبية وخطيرة في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم . وفي نهاية العام المذكور افلست ثلاث مؤسسات مالية كبيرة في اليابان . مما زاد في الازمة ، لتدخل اليابان في عجز مالي وتراجع في الأسعار وإنخفاض في الأستثمار وانهيار في القروض .

وكمعالجة لهذا الوضع بحلول عام ٩٩٨ اتم حقن مال عام من اجل حماية الفوائد لمجمو المقترضين الموسورين المتضررين جراء الازمة التي هي خارج بنوكهم .ولكن لم يكن اجراء كاف من اجل ايقاف التدهور في النظام البنكي . كما تم اتخاذ اصلاحين مهمين في العام نفسهِ وهما :

١- تشكيل وكالة مالية غير منظورة تنتج الوديعة وتضمن عناية العملاء الجيدين .

٢- ايجاد منهاج لاجل وقف العجز للتمويل الخاص في البنوك المضمونة والتواء المال العام ومحاولة تجنب الاستمرار في نقص التمويل .

ومن بين النتائج الاقتصادية الرئيسة والاكثر خطورة للازمة البنكية اليابانية وبسببها ما كان يعرف بنقص التمويل هي عدم منح فرصة للمسؤلين النقدين بخفض نو الفائدة الحقيقية . في الوقت الذي رفعت التعهدات المتعاقدة وانوا الدفوعات في المهلات الاصلية مما اوجب الالتزام بعمق التراجع وعدمهِ او انتظار العجز .

والمشكلة لم تقف فقط بحدود صعوبة خفض مقدار القروض وزيادة الموارد الداخلية وانما كانت جلية في تقليل تأثير القطا البنكي في الاقتصاد عن طريق اعادة الهيكلة التي تخفض التكاليف الفعالة وتطور اداءات جديدة وخدمات اكثر مدخولية وفي الوقت نفسه تنخفض الموارد وتكاليف الانشطة الى ان تتم النقلة فكان تغيير الوضع ضرورياً سواء في اندماج أو تلاشي الهيئات البنكية التي كانت تلعب أهمية مهمة في ماكان سائداً في تاريخ اليابان الحديث .

إنَّ اثار مأزق النظام البنكي في الاقتصاد الياباني كان واضحاً ، اذا اخذنا في الحسبان تجذر الصلة غير الاعتيادية للشركات اليابانية بالقروض البنكية والالغاء لهذه القروض ضروري جدا لاجلهم وهو اساسي في دراسةِ الازمة على مجمو الاقتصاد الياباني .

لهذا كان حل الازمة يلزم اعادة تنظيم القطا البنكي وكان شرطاً ضرورياً لأجل عبور الوضع لكون القطا البنكي كان مهم جدا في النظام المالي وفي الهيكل الانتاجي الياباني والذي اعاده التنظيم وهذه الأزمة لا تستطيع وحدها تغيير الكيان البنكي ولهذا فان نسق الاصلاحات الذي عملت به اليابان كان مهمة صعبة .

إنَّ علة الركود لهذا الإنخفاض في معدل النمو الياباني تجذر في مشكلة هيكلية القطاعات المالية ، والصناعية ، والخدمية ، وان نموها كان دائما بمساعدة الصادرات واحتمالات ان تكون برامج تحفيز الطلب الداخلي فعالة في نهوض النمو الاقتصادي لليابان وبوتيرة دائمية كانت قليلة وايّ نو من النهوض المدعوم يجب ان تكون بمرافقة حل المشاكل الهيكلية وعليه فان الاستراتيجية الناجحة لمعالجة الموقف في حينها ارتئت ان تكون على ثلاث جيهات : (١٧)

١- حافز مالي .
٢- مساعدة البلدان الاسيوية التي تعاني من الازمة .
٣- اصلاحات هيكلية .

وفي الأجل القصير ، الهدفان الأوليان مترافقان من اجل تكوين دورة نهوض لليابان ، بمساعدة كبيرة للاقليم من اجل تجاوز الازمة وفي الاجل البعيد التأثير الايجابي للاصلاحات الهيكلية تتفاعل بشكل اكثر قوة وتأثير ، مسوغة للحكومة اليابانية زيادة ثقلها في النفقات الداخلية التي تبيح في تمويل ونمو الطلب الكلي .

رابعاً:اهم الاجراءات التي اتخذت في اصلاح النظـام الاقتصـادي في اليابـان :

إنَّ وجود نقاط متباينة لوجهات النظر في تشخيص الازمة ومعرفة اسبابها الحقيقية ادى الى اختلاف الاقتراحات والحلول وانعكس فيما بعد على برامج الاصلاحات المؤسسية لليابان وحول وزن التوسع المعتمد على فطنة وملاحظة الطيف الياباني .

لهذا فقد اتخذت تدابير عديدة ومتنوعة وعلى مختلف الاصعدة والمستويات وبما يتناسب وحجم الازمة من بينها إجراءات تخص توسيع ادارة الصناعة عن طريق المشاركة المتبادلة ما بين الشركات والبنوك ، واعادة النظر في مصالح الرعاية لمجمو المساهمين في الدفع وبصورة اجمالية مما الزم التقارب بإتجاه الإجراءات العالمية المشتركة في مواضيع قانونية ومحاسبية والتي تعين عليها اعادة النظر بإطار العمل الياباني .

وفي الجانب المالي أتخذت اجراءات عديدة تؤدي الى تحديث واصلاح اسلوب عمل النظام المالي ، وكان اجما المحللين بضرورة اظهار التخلف مع الذي تأخر في مسيرة برامج الاصلاحات وان وزن الانفتاح يجب ان يبقى خاضعاً للهدف الحقيقي للادارة من اجل منع افلاس الكيانات والتي تجنب اختفاء الاقل تضررا منها إذ ان هذا الموقف صان الحكومة من ما وجب عليها اتخاذه واهملته في سنوات الثمانينيات . مسوغة لها اعادة التنظيم والتحديث لتلك الكيانات ولهذا كان التاخير في تلك الاجراءات التحريرية ، النبع الاساسي للمشاكل اللاحقة .

وتم اتخاذ اجراءاتلرفع الدخل الحقيقي وتجنب اي زيادة حقيقية للدين والعجز في القطا العام ، وتمكن من اعادة جزء كبير من الفوائد السابقة للنمو .

وفي تشرين اول من عام ١٩٩٦ وخلال حملته الانتخابية ، تبنى رئيس الوزراء هوشي موتو (Hashimoto) خطة تظم مجموعة من الاصلاحات المالية سميت (Big Bang Japan) والذي رفعت شعار النظام المالي يتغير بالكامل ابتداءً من الاساسيات ، والتي ممكن تحقيقها من خلال الآتي : [١٨]

١- الاسواق المفتوحة .
٢- تطبيق مبدأ نزاهة التجارة الوسيطة ، بحيث تكون قاعدة للبناء والشفافية .
٣- البناء المؤسسي المتجانس بحسب القواعد العالمية .

اما اهداف الخطة فكانت على النحو الآتي :
١- الكفاءة العالية لعولمة الاسواق اليابانية يتحقق من خلال اسواق اكثر فعالية .
٢- الهيئات اليابانية المدفوعة بواسطة ضغوط المنافسة تصبح اكثر جدارة .
٣- العمل على تفادي قروض المنظمين التقليدين .

وخطة (Big Bang) هذه ، كانت احد برامج التنشيط الاقتصادي عن طريق الاستثمار المالي بشكل وقائي متدرج ، يتمّ انجازها في عام ٢٠٠١ التي تؤثر في ثلاثة مجالات :

١- تعاقدات عالمية لرأس المال .
٢- مناطق الاتجار بالاوراق المالية ، وعرض المستندات المالية .
٣- غياب التنسيق بين البنوك الاستثمارية التجارية والتامين .

وفي عام ١٩٩٨ تمَّ تحرير التعاقدات مع الخارج وكان تاثيرها واضح في خفض قيمة الصفقات والحد من التقلبات وفي حزيران من العام نفسه اختبر تطبيق قانون اصلاح النظام المالي الذي احتوى على تعديلات داعمة للنظام البنكي وسوق التثمين وهيئات الضمان كما سهل دخول الشركات غير المالية في القروض الخدمية مثل دخول الشركات التجارية والصناعية التي تختار النشاط الذي يطور الدخول . وكل مجمو الاموال الاستثمارية وبخاصة المتاجر بها والمدارة من قبل البنوك الامريكية والاوربية لها قبول اكثر مما هو معتاد وعدلت بصورة سريعة توزيع الثروة المالية التقليدي للعوائل اليابانية مما اثر في قيادات الشركات ، هذا العمل جعل الاستثمار الخاص يشترك باعلى مستوى للانشطة والقدرة على رفد المساهمين .

ان تعزيز المنافسة في جميع الاسواق المالية يسهم بتزايد المؤسسات في كافة اقسام الاسواق ، وفي معالجة الازمة بصورة مختلفة ومع هذا فأن بعضهم نبه من خطورة هذه التعديلات المؤسسية التقليدية المطبقة في حين اخرين عُدَّ الاصلاحات غير كافية وبطيئة .

سلسلة اخرى من التعديلات اتخذت من اجل التعجيل في اسلوب الحشد عن طريق اتحاد البنوك الكبيرة (الاربعة مجموعات البنكية الاكثر اهمية التي تحتفض باكثر من ٥٠% من مجمو النشاط الكلي البنكي الياباني ، وتقوم بتطوير انشطتها في جميع النشاط البنكي الكلي الياباني والمناطق التجارية ، بما فيها عمليات الشراء الجارية للبنوك على الرغم من الصعوبات التي تجابهها من المنافسين الاجانب والشركات غير المالية اليابانية) . مما ادى الى انشاء بنوك جديدة وبصورة رئيسة سلسلة للتوزيع التجاري وكذلك شركات تكنولوجيا متطورة من اجل العمل في البنوك الالكترونية . (١٩)

وفيما يخص الاصلاحات الفرعية المتعلقة في تحسين فعالية اسواق رأس المال . فأن التدابير حاولت تسهيل النزاهة والشفافية في التعاقدات . واحد الاجراءات المهمة كانت هي المطالبة بالمعلومات المحاسبية المثبتة في الاداء المالي للبنوك لعام ١٩٩٨ والهيئات المالية والشركات غير المالية في نيسان عام ٢٠٠٠ .

المّالبرنامج السابق فكان غير فعال واباح سهولة اخفاء المنافع وضيا نقل النشاطات بين الشركات المركزية والفرعية في حين المقاساتالجديدة ادت الى ظهور واضح للفرو ونمو معتبر للقروض البنكية على الرغم وجود بعض الصعوبات .

إنَّ النظام التجاري المتعدد الاطراف قد منح اليابان مكانتها الاقتصادية بوجهها الحقيقي كما ساعدها في المحافظة على الاسواق الاجنبية مفتوحة امام صادراتها الذي تعزز اكثر من خلال مشاركتها الفعالة في منظمة التجارة الدولية .

ولابدَّ من التذكير بأنَّالاصلاحات المتعلقة بالخدمات والقطا المالي والاتصالات قد شملت على خدمات النقل والتعليم والصحة والخدمات القضائية ، وكان لابد من الاستمرار بها .

وعلى صعيد المعالجات الاخرى فان اليابان قدمت اعانات منذ ظهور الازمة وحتى عام ٢٠٠٠ تصل الى ١٠٠ مليار دولار للدول الاسيوية الاكثر تضررا من الازمة (اندنوسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، الفلبين ، تايلند) ، من اجل مساعدتها في اعادة هيكلة قطا الاعمال والبنوك واقامة طرق للضمان الاجتماعي وتخفيف الانكماش في القروض لهذه البلدان .

كما اتخذت اجراءات اخرى ساعدت على انشاء اتفاقيات اجنبية متعددة الاطراف ، مما الزم اليابان بأن تصبح اكثر استقلالية كدولة ، وفي الوقت نفسه أصبح لديها سوق عمل اكثر مرونة ، ينتهي مع العمل الحيوي ويمر من خلال الربحية في الدخل والانتاج.

وتم تأسيس لجان حكومية جديدة تعاونة مع القطا الخاص ، تقوم بإعداد البرامج التثقيفية التي تمنح أكبر ثقل للابتكار ، ومرنة وتطرح اكبر قدر للاستعمال الانترنت والمناقشة ، كما كلفت لجان أخرى وبمختلف الاتجاهات بوضع الخطط وتقديم الاقتراحات والبت في مواضيع مثل رفع القروض والعجز في الموازنة ، والتأمين الاجتماعي ، والتحذير من النقص في التمويل وعدم المكافأة. [٢٠]

الإستنتاجات :

١- حافظت اليابان منذ إنتهاء الحرب العالمية وحتى عقد الثمانينيات ، ٤٠ عاماً على النمو الاقتصادي والنجاح في التجارة الدولية ، وقد تحولت في ذلك المظمار الى أحد الأمثلة التنظيمية القوية والفعالة ولكن اسطورتها في التسعينيات تكسرت وأزمتها الاقتصادية في عام ٢٠٠٠ نأت بعيدا وتفاقمت ، على الرغم من وجود بعض الادلة على تحسن الاقتصاد الياباني في اعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ .

٢- لم تدرك الازمة حين وقوعها بشكل عميق ولا كذلك المخرج السريع لها الذي يبيح تكهنات النهوض، على الرغم من ايمان اليابانيون بحتمية التغيير الا انه لم تكن لديهم اية فكرة واضحة عنو وحجم التغيير اللازم وهل سيكون خالي من القوة الدافعة التي تكون ايدلوجيتها تتخطى الحدود الى بقية انحاء العالم فتصبح وكيلة للنشاط في الميدان العالمي .

٣- مؤشرات الاقتصاد الياباني حاليا متناقضة قليلا بحيث نرى انها في الجانب السلبي ، تراعي عدم التشغيل العالي مع وجود حزمة مالية لتحفيز الانفاق عديمة المفعولية ، ما عدا في مدة زيادة الدين . وفي الجانب الايجابي النشاط التصديري الياباني حافظ على نشاطه الكبير مما ادى الى زيادة الفائض التجاري ، والبورصة سجلت ربح ذو معنى وينظر الى تأثيرها الفعال ولو في المستقبل .

٤- لايمكن ان يكون الحل مجزءاً للأزمة اليابانية ، فليس معالجة هبوط الين ولا توسيع النقد المتبعة من قبل البنك المركزي الياباني ، ولا الاصلاح المالي ولاالتمييز الضريبي ولاعدم التنظيم ، ولا الشذب للشركات المفلسة التي ما زالت تعمل بواسطة مساعدة الاموال البنكية واستمرارها بحلول للازمة . فالحكومة محتاجة الى العمل لهذا كله في مدة اعوام قليلة من أجل تنشيط الطلب وتقوية الشركاتواصلاح الثقة لمجمو المستهلكين من خلال نظرة واحدة اجمالية في تجديد النظام التقليدي المحرك للاقتصاد وفي المقام الاول يجب توليد زيادة للطلب الزراعي الذي يحتاج الى نمو في الطلب العام وتحفيز الشركات من اجل زيادة الاستثمار كمجموعة تكاملية مع الاقتصاد العالمي والتي هي ليست مهمة سهلة في وجود قرائن الانحدار ، تحت مستوى منخفض للثقة ، ودرجة عالية من الارتياب وعدم التيقن ونظام مالي هش .

٥- اليابان تعاني من ازمة البلوغ (النضج) ، بسبب الضعف في أنموذجها في التطور ، فهي من جهه وحالة التطور هذه لا تعرف ايّنو من الصناعة ممكن ان تكون ذات امتياز واي سوق ممكن ان يكون باعث للانتاج، اذن فمن الضروري التحديث وايجاد منتوجات جديدة ، واذا بدى لديها وجوب خفضالنمو المتسار لاقتصادها فإنه من جهه اخرى سوف يؤدي الى تخلف تكنولوجي وافساد في الابدا في ظل تنافس دولي كبير مما يشكل لديها خطر الانتظار الذي يؤدي الى نقص الحافزواحباط في الابدا وفي الوقت نفسه نقص الانتاجية وصعوبة تحمل كامل العمالة والاحتفاظ بها .

٦- ان الاهتمام بحقل الطب قد رفع نسبة الفئة الثالثة من الشعب الياباني وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة المواليد مما يعني عبئ كبير على الدولة من خلال نظام الظمان الاجتماعي والتامين الصحي ودور العجزة ، مما يجعل الحكومة والشركات الخاصة تجد صعوبة في تمويلها ،

خاصة اذا ما علمنا ان هذه الفئة اصبحت تمثل ٢٠% من المجتمع الياباني ، وان حصص الضمان الاجتماعي ازدادت حوالي ١٥٠% خلال ٢٥ عاما القريبة على ان راتفا فئة المسنيين من الشعب الياباني ورضا النجاح لا يبيح استمرار زيادة مستوى الدين العام .

٧- العولمة تعني دول اخرى تدخل في دورة الانتاج العالمي وتعدل ميل او نزعة المستهلكين ، واستراتيجية الشركات ،(بالإضافة الى اليابان والولايات المتحدة الامريكية وبعض دول الاتحاد الاوربي مثل الصين وعدد من دول جنوب شرق اسيا) بالإضافة الى رفو اخرى متقدمة في المعرفة مثل الاستشارات والخدمات ، وفي العشر سنوات الاخيرة تغيرت الصناعة من Software الى Hardware ومن الصناعات الى الخدمات مما انسحب على خارطة الانتاج العالمي الذي اباح ترويج الصفقات التجارية في العالم وبخاصة لدى الدول قيد التطور ، فادى الى خفض الاسعار الذي أثر في الانتاج الياباني نتيجة للمنافسة الكبيرة فازدادت العزلة لبعض الشركات اليابانية التي ليس لديها القوة ولا ديناميكية العمل في هذا البيدر .

٨- التأثير المباشر للاصلاحات التي لها طابعها المالي في الامد القصير حول مستوى النشاط الياباني ،هي اكبر من نفقة معادلة زيادة المساعدات لدول جنوب شرق اسيا وعلى المدى المتوسط اقل وضوحا كما انها لم تحل المشاكل الهيكلية الواقعة في الاقتصاد الياباني الذي يحتاج الى حافز مالي داخلي يحرك الاقتصاد ويستعيد مستوى النمو الداعم لليابان .

المصادر :

1. **Jeffery E.Hanes y Hidetoshi yamaji . Image and Identiry : Rethinking Japanese Cultural History . Kobe Modern Economic and Business Series n^{0}1 – 2004 – Espana .**
2. **Kio Morita : Med in Japan – the Story of The Most Important Economic in The World .**

اعداد الاستاذ ربيع الدجاني – مجلة العمران العربي – العدد العاشر – بيروت لبنان – ١٩٩٤ .

3. **Samuel de moreno Rincon S. J. Japan ayer y hoy – Universidad Javeriana – Bogata – 2006.**
4. **Kio Morita : Med in Japan** مصدر سابق
5. **International Financial Statistics-Washingtion –D-c- 2043-U.S.A.– Augut – 2005**
٦. **Ryuzo Miyco , Corporate Structural Transformation in Japan Modern Economic and Busines Series n02 – 2004 – Espana .**
٧. **Division de Estadistica de las Naciones Unidas base de datos Comtrade (Cucires – 3) Washington 2005 .**
8. **Palazuelos Manso , Enrique – Grandes areas de la economia mundial – Editor : Ariel – Pub - Madrid – 2002 .**
٩. **Alberto Cruz. Rebelion « Breve Manual Sobre la Politica Estrategia Unica Desde 1947 (y Subordinaccion de Europa) Espana – 2003 .**

10. Palazuelos Manso , Enrique – Grandes areas de la economia mundial مصدر سابق

١١. Torrero Manas , Antonio – la Burbuja Especulatira y la Crisis economica dev Japon – Universdad de Alcala de Henares – Madrid – Espania 2003 .

١٢. Carlos Aquion Redrigues – situacion actual de Economia japonesa – lima – peru – 1998 .

١٣.Carlos Aquion Redrigues - La Econonia Japonesa en crisis y su pusiblides de su recuperacion – lima – peru 2001.

١٤. Felipe passolas – crisis y soluciones para la Economia japonesa – Mia mar 2005.

١٥. Ditions Belin philippe pelletie – japon crise d une autre modernit . paris 2003.

١٦. Seiichi Katayama y Kay miyagiwa , New Development in International Trad : Theorical and Empirical Investigacions : Kobe Economic and Business Research Series – n 016 . 2004 – Espan .

17. Redriguez Asien – crisis asiatica y su impacto en la economia japonesa – Madrid Espana 2006.

١٨. Zalduendo , Edurdo A , resenas Sobre el Desarrollo Universidad de Alcala – Madrid – 2002 .

١٩. Hook , Glem D.Japans International Relations Politics , Economics and Security – Routledge 2005 .

٢٠. Kio Morita : Med in Japan – the Story مصدر سابق